مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

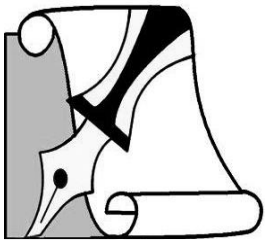

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

السلطة تسحب قرارها حول الاستيطان رغم المجازر الدموية للاحتلال

قناة اتصال بين نتنياهو وعباس... و"الشيخ" يستأنف التنسيق الأمني

لم تشفع سياسة التسويات والتنازلات الفلسطينية أمام "إسرائيل" ومستوطنيها، والتي تنتهجها السلطة الفلسطينية منذ سنوات – وآخرها رضوخ الرئيس محمود عباس وأركان قيادة سلطته، للضغوط الأمريكية ـ الصهيونية، وقيامه بتاريخ 20 شباط 2023 ، بسحب مشروع قرار حول الاستيطان، كان من المقرّر أن يُطرح للتصويت في مجلس الأمن في ذلك التاريخ – في ثني إسرائيل، أقلّه في الحدّ من عدوانها المتواصل ومجازرها وجرائمها ضد الإنسانية، والتي ترتكبها أسبوعياً، بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وكان آخرها تلك التي قام بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في نابلس في 22 شباط 2023، وأدّت إلى استشهاد 11 فلسطينياً وإصابة أكثر من مئة بجروح، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية .

وماذا عن التحذيرات الإسرائيلية من انفلات الوضع في نابلس؟

في الوقت الذي لم تهزّ المجازر الإسرائيلية مشاعر المجتمع الدولي والدول العربية، وهي مشاعر ميتة أصلاً، حذّرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من فشل شرطة الاحتلال في مواجهة التطورات الناجمة عن تفاقم الأوضاع في المناطق الفلسطينية، بنظر قادة الأمن الإسرائيلي، والذين يتوقعون أن تشهد الأسابيع القادمة، مع حلول مناسبات حساسة، ومنها شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي، وتواصل الاحتجاجات الداخلية على الإصلاحات القضائية التي أعدّتها حكومة بنيامين نتنياهو، تصعيداً خطيراً لا تُحمد عقباه.

وفي هذا السياق، أعلن مسؤول أمني صهيوني كبير قوله، إن وتيرة الأحداث الأمنية ستتسارع لدرجة قد يكون معها من الصعب على عناصر الأمن مواجهتها، فضلاً عن أن الأعباء الناجمة عن هذه الأحداث يمكن أن تتعدّى طاقة هذه العناصر.

وشدّد المسؤول على أن الساحة الأكثر خطورة التي ستواجه "إسرائيل"، تتمثّل في شرقي القدس والمسجد الأقصى، مشيراً إلى أن الجدل الداخلي حول الإصلاحات القضائية صرَف الأنظار عن هذه التحديات المرشّحة للتعاظم.

وتبعاً لذلك، شرعت الفرقة العسكرية المسؤولة عن تخطيط وشنّ العمليات العسكرية في الضفة الغربية (بحسب قادة الاحتلال) بالفعل في الاستعداد لمواجهة التحديات الأمنية المتوقعة خلال شهر رمضان، حيث إن كل قائد لواء من ألوية المشاة في جيش الاحتلال المتمركزة هناك، تلقّى تعليمات لإعداد عناصره لمواجهة مخاطر التصعيد.

علاوة على ذلك، كثّفت الاستخبارات الإسرائيلية من أنشطة جمع المعلومات عشيّة شهر رمضان، بهدف تقليص فرص نجاح تنفيذ العمليات خلال هذا الشهر، من منطلق أن نجاح أي عملية يمكن أن يقود إلى شنّ سلسلة من العمليات المماثلة.

وما يلفت الانتباه أن شرطة الاحتلال تشن عمليات "هجومية" في مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف التعرّف إلى الأشخاص الذين يعكفون على التحريض على تنفيذ العمليات واعتقالهم.

وما هي الأسباب التي دفعت سلطة رام الله إلى سحب قرار الاستيطان من مجلس الأمن؟

كالعادة، وغداة كل خطيئة ترتكبها سلطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحق شبعها وحقوقه، تلجأ الأخيرة إلى إيجاد أعذار وتبريرات واهية لقراراتها، والتي غالباً ما تصب في مصلحة "إسرائيل".

وتبعاً لذلك، علّق مصدر دبلوماسي فلسطيني على ما ارتكبته السلطة، قائلًا: "نريد العنب، ولا نريد أن نقاتل الناطور"، مؤكداً أن الولايات المتحدة تولّت المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بالنيابة عن "إسرائيل".

وتابع المصدر: توصلت القيادة إلى تفاهمات مع الإدارة الأميركية لإنهاء الخطوات أحاديّة الجانب من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مقابل قيام السلطة الفلسطينية بوقف تقديم مشروع قرار يدين الاستيطان في مجلس الأمن".

أما الثمن الذي تدّعي السلطة أنها حصلت عليه بالمقابل، فهو وقف عمليات الهدم في الضفة الغربية، وتحديداً القدس. فيما الدافع الحقيقي للسلطة لسحب القرار، استناداً لمصادر في رام الله، بأنه كان لدى الجانب الفلسطيني دعم من الصين وروسيا لتقديم مشروع القرار، لكن الإمارات التي من المفروض أن تقدّم القرار بصفتها عضو مجلس الأمن عن المجموعة العربية، كانت تناقش من اليوم الأول إمكانية عدم تقديمه؛ وفي الاتجاه الآخر، كانت هناك ضغوط من الإدارة الأميركية، وتحديداً من وزير الخارجية أنتوني بلينكن، على الرئيس محمود عباس لسحب مشروع القرار، والرضا بالتفاهمات التي تطرحها الإدارة الأميركية. وفي الوقت ذاته، كانت بريطانيا تضع ملاحظاتها على المشروع بصياغات مضلّلة، وتحمل أكثر من معنى".

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن وزير الخارجية الأميركية كان قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس عباس، في 18 شباط، ضمن محاولاته للضغط على عباس لمنع تقديم مشروع القرار؛ مكرّراً دعم الولايات المتحدة لـ"حلّ الدولتين".

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، في بيان إن "وزير الخارجية شدّد على الحاجة الملحّة بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين لاتخاذ إجراءات بهدف إعادة

الهدوء". كما أكد بلينكن أيضاً رفض الولايات المتحدة الشديد ل "الإجراءات أحاديّة الجانب التي تؤدّي إلى تصعيد إضافي للتوترات".

وفي سياق متصل، ومحاولة لإرضاء الأمريكي، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 20 شباط 2023، أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة بأنها لن تُصدر ترخيصاً لمستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة خلال الأشهر المقبلة.

الجدير بالذكر أن الحكومة الائتلافية الفاشية التي يتزعمها نتنياهو، وتغلب عليها الأحزاب الدينية القومية واليمينية المتطرفة، كانت قد منحت ترخيصاً بأثر رجعي لتسعة مواقع استيطانية في 12 فبراير شباط، مما أثار غضب الفلسطينيين واستياء عدة دول غربية.

وهل ثمّة تغييرات في نظرة بعض الساسة الأمريكيين لدولة الاحتلال؟

في الآونة الأخيرة، تعالت بعض أصوات المشرّعين الأمريكيين الرافضة للسلوك الفاشي (ولو إعلامياً فقط) للاحتلال وحكومته. وفي هذا الإطار، أبدى السيناتور الديمقراطي بيرني ساندرز، قلقه بشأن ما يفعله رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وأعضاء حكومته، وما قد حدث للشعب الفلسطيني"؛ وطالب ساندرز الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في ظروف تقديم المساعدات لإسرائيل.

وأضاف: أعتقد أن الولايات المتحدة تقدّم مليارات الدولارات مساعدات لإسرائيل". لذا يتعيّن علينا وضع بعض القيود على ذلك، والقول إنه لا يمكنك إدارة حكومة عنصرية؛ لا يمكنك أن تدير ظهرك لحلّ الدولتين؛ لا يمكنك أن تحط من قدر الشعب الفلسطيني هناك؛ لا يمكنك فعل ذلك ثم تأتي إلى أمريكا وتطلب المال".

وليس بعيداً عن هذا الموقف، حثّ السفير الأمريكي في إسرائيل، توم نيديس، نتنياهو على "الضغط على التغييرات التي يسعى إليها. وأضاف في مقابلة تلفزيونية، نحن نقول لرئيس الوزراء، كما أخبِر أطفالي، أن يضخ الفرامل، ويبطئ ، ويحاول الحصول على إجماع، ويجمع الأطراف معاً".

وماذا عن اللقاءات الأمريكية ـ الفلسطينية؟

في الواقع، دارت في كواليس اللقاءات الفلسطينية – الأميركية في المرحلة الماضية، حوارات حول سُبل تبريد التوتر في الضفة الغربية والسيطرة على المقاومة المسلّحة في جنين ونابلس، ومنع زيادة التوتر، لا سيما في القدس والمسجد الأقصى، وصولاً لنزع فتيل أي مواجهة محتملة في شهر رمضان من شأنها أن تعيد حركة "حماس" إلى الواجهة، كما جرى في مايو/ أيار 2021.

وفي هذا السياق، أشارت مصادر أمريكية مطّلعة على التفاهمات الإسرائيلية – الفلسطينية التي تمّ التوصل إليها برعاية إدارة بايدن، أن البيت الأبيض تعهد للجانب الفلسطيني بدعوة الرئيس محمود عباس إلى لقاء مع الرئيس الأميركي في البيت الأبيض، العام المقبل، مقابل تأجيل التصويت في مجلس الأمن.

كما تعهّدت واشنطن للمسؤولين الفلسطينيين بتقديم طلب رسمي لإسرائيل لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس؛ علماً بأن الجانب الأميركي أثار هذه القضية سابقاً خلال محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين، لكنه لم يقدّم طلبًا رسميًا في خطاب دبلوماسي.

ومع أنه من المتوقع أن ترفض إسرائيل طلباً أميركياً في هذا الشأن، لكن المصادر الأمريكية شدّدت على "الأهمية الرمزية" لهذه الخطوة بالنسبة للفلسطينيين.

من جهة أخرى، وافقت "إسرائيل" على إجراء بعض التغييرات في مجال الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة، على جسر الملك حسين (اللنبي)، الأمر الذي سيضمن للسلطة الحصول على أكثر من 200 مليون شيكل سنويًا.

وكيف ردّت حكومة الاحتلال على تنازلات السلطة في مجلس الأمن؟

بعد أقل من 24 ساعة على الإعلان عن التوصل إلى تفاهمات لسحب السلطة قرار الاستيطان في مجلس الأمن الدولي، أصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في 20 شباط بياناً، نفى فيه أن تكون إسرائيل التزمت بوقف عمليات هدم المنازل الفلسطينية "غير المرخّصة" في الضفة الغربية.

وقال البيان المقتضب إن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة أنها لن تُشرعن في الشهر المقبل بؤراً استيطانية جديدة، باستثناء التسع بؤر التي أعلِن عن المصادقة عليها قبل أسبوعين تقريباً، وأنها لم تلتزم بوقف عمليات هدم المباني "غير القانونية" في مناطق سي في الضفة الغربية المحتلة.

ويأتي هذا البيان بعد أن كانت قد أعلنت مصادر إسرائيلية قريبة من الحكومة، أن مسألة وقف شرعنة بؤر استيطانية جديدة، أو المصادقة على مخططات جديدة، "غير عملية"، لأن المجلس الأعلى للتخطيط والبناء الإسرائيلي في الضفة الغربية، لن يجتمع أصلاً، بحسب اللوائح الرسمية قبل ثلاثة أشهر، بعد أن عقد اجتماعه الدوري في منتصف شباط، وصادق على مخططات بناء لتسعة آلاف وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

وكيف تلقّفت "حماس" قرار السلطة؟

في ظل هذه الأجواء، اتّهمت حركة "حماس" في قطاع غزة قيادة السلطة الفلسطينية بالتضحية بـ"أوراق استراتيجية لمحاصرة الكيان وإجباره على التراجع"، مقابل "مكاسب تكتيكية وغير مضمونة".

وأكدت حركة حماس أن السلطة "رضخت لضغوطات الولايات المتحدة بسحب مشروع قرار إدانة الاستيطان في مجلس الأمن الدولي، معتبرة أن ذلك يمثّل تراجعًا عن خطوات قانونية مهمة، مقابل خطوات تكتيكية من طرف الاحتلال، بتجميد الاستيطان حتى نهاية شهر رمضان.

وقالت الحركة: "آن الأوان للكلّ الوطني للتوافق على استراتيجية وطنية لعزل هذه القيادة وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، لقيادة ثورة تحقّق طموحات شعبنا بالحريّة والاستقلال والعودة".

وماذا عن التواصل بين نتنياهو وعباس؟

كشف تقرير صحافي، في 20 شباط، عن وجود قناة تواصل سريّة مفتوحة منذ أكثر من شهر بين مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وديوان الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، علماً بأن الرئاسة الفلسطينية كانت قد أعلنت، نهاية الشهر الماضي، تعليق التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، وقالت إنه "لم يعد قائمًا اعتبارًا من الآن."

وأورد موقع "واللا" الإسرائيلي، نقلاً عن ثلاثة مصادر وصفها بأنها "مطّلعة على تفاصيل المحادثات" الفلسطينية – الإسرائيلية، ليتم الكشف لأوّل مرّة عن اتصالات مباشرة رفيعة المستوى بين مكتب نتنياهو ومكتب عباس، منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة.

وذكر التقرير أن إدارة الرئيس الأميركي على علم بأنشطة قناة التواصل السريّة، وأشار إلى أنه "ليس من الواضح" ما إذا كان جميع رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي الإسرائيلي على علمٍ بوجودها، أو بمضمون المحادثات التي جرت عبرها، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وكشف التقرير أن أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، كان قد بعث برسالة إلى مكتب نتنياهو عبر الإدارة الأميركية، في الأسابيع التي سبقت تنصيب حكومة نتنياهو السادسة، ومفادها أنه "على الرغم من الخلافات، وافق نتنياهو على طلب الشيخ، بحسب

التقرير، وعيّن مستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، مسؤولاً عن الملف الفلسطيني، وفوّضه بإجراء المحادثات التي "تناولت في الأسابيع الأولى من عملية تنصيب الحكومة، عبر اتصالات منتظمة، محاولة منع التصعيد."

ولاحقاً، تحدّث هنغبي والشيخ عدة مرّات عبر الهاتف، والتقيا في أكثر من مناسبة. كما التقى الطرفان أكثر من مرّة، وركّزا على تثبيت التفاهمات بين الطرفين التي تم التوصل إليها برعاية أميركية، وأسفرت عن تأجيل التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار مناهض للاستيطان في الضفة.

ونقل التقرير عن مسؤول إسرائيلي رفيع (لم يسمّه) قوله إنه "على الرغم من أن هذه ليست مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية، إلاّ أنه من المهم للغاية وجود قناة اتصال مباشر لنقل الرسائل وحلّ الخلافات والمشاكل الميدانية لتمنع التصعيد."

وفي تصريحات صدرت عنه خلال مشاركته في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية المنعقد في القدس، في وقت سابق، الإثنين، أكد هنغبي التوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية، وقال إنه "جرت مؤخراً محادثات مع الفلسطينيين حول وقف الإجراءات الأحادية الجانب من الجانبين."

وأشار هنغبي إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوضحت للسلطة الفلسطينية أن عليها العمل ضد المجموعات الفلسطينية المسلّحة شمالي الضفة، مقابل تقليص عمليات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ وادّعى أن "إسرائيل مُجبرة على ذلك"، في ظل ضعف السلطة.

كما ادّعى التقرير، نقلاً عن مصدر مطّلع، أن الجانب الفلسطيني وافق أخيراً على تنفيذ خطة أمنية أميركية تهدف إلى إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على مدينتي جنين ونابلس، وذلك "بعد أسابيع من المماطلة والتهرّب من الرد على طلب أميركي بهذا الشأن."

وما هو موقف الأجهزة الأمنية للاحتلال من تصرفات الوزراء الفاشيين؟

تداركاً للخطر الذي قد يتهدد دولة الاحتلال جرّاء التصرفات النازية لبعض وزراء حكومة نتنياهو، حذّر رئيس جهاز أمن الاحتلال العام (الشاباك)، رونين بار، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، من أن تصرفاته قد تقود إلى تصعيد ميداني في القدس والضفة الغربية المحتلتين.

وطالب رئيس الشاباك، بن غفير بالتخفيف من حدّة أنشطته في القدس، مشدّداً على أن سلوك بن غفير قد يؤدّي إلى إشعال فتيل مواجهة أمنية واسعة. يُذكر أن الشرطة الإسرائيلية قد زادت في الأسابيع الأخيرة من نشر وتعزيز عناصرها في القدس المحتلة؛ وقرّر جيش الاحتلال تجنيد سريّتين من "حرس الحدود" في القدس وضواحيها، تحسباً لوقوع عمليات. وأوضحت القناة الـ14 العبرية، أنه من المتوقع أن تشارك تلك القوات في النشاط العملياتي.

الخلاصة:

لم يتأخر الجيل الفلسطيني الجديد بالردّ على مجازر الاحتلال، بالرغم من مؤامرات السلطة والاحتلال معاً. فبعد يوم واحد من مجزرة نابلس، أعلن العشرات من الشبّان الفلسطينيين عن انضمامهم إلى مجموعات "عرين الأسود"، متوعّدين قادة الكيان بالعقاب الآتي.

بالمقابل، لم يعد خافياً على أحد أن مواقف وقرارات السلطة الفلسطينية باتت تشكّل خطراً كبيراً على القضية الفلسطينية. لذا، فإن سحب القرار الفلسطيني حول الاستيطان، والاكتفاء ببيان مجلس الأمن الدولي، حول قرار الحكومة الإسرائيلية إضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية

عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، واعتبار البيان أن النشاط الاستيطاني "يعرّض (مبدأ) حل الدولتين للخطر"، لا يدع مجالاً للشك بأن قيادة هذه السلطة، وفي سبيل المحافظة على امتيازاتها ومواقعها ومخصصاتها المالية، وعلاقتها مع الغرب، مستعدة للإطاحة بجميع المكتسبات والقفز فوق كلّ التضحيات، والرقص على دماء الشهداء.